الأمم المتحدة

A/C.2/65/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
7 December 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة فورتز . . . . . (هنغاريا)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (تابع)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (تابع)

(ب) إجراءات محدّدة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-58850 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظراً لغياب السيدة أوشير (منغوليا)، تولّت الرئاسة السيدة فورتز (هنغاريا)، نائبة الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (تابع)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (تابع) (A/65/80-E/2010/77)

(ب) إجراءات محدّدة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (تابع) (A/65/215)

١ - **السيد سيوم** (إريتريا): قال إن وزراء خارجية أقل البلدان نمواً أعربوا في الإعلان الصادر بعد اجتماعهم السنوي التاسع المعقود في نيويورك أثناء انعقاد الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، عن قلقهم بأن بلدانهم تسير متخلفة عن الركب في تحقيق كثير من غايات الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع، يعيش نصف سكان أقل البلدان نمواً تحت خط الفقر. ورغم ازدياد حصة هذه البلدان في التجارة العالمية منذ عام ٢٠٠٢، لا تزال هذه البلدان في حاجة إلى منحها فرص الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية وبلا حصص بالنسبة لجميع صادراتها. وقال إنه لذلك يرحِّب بإعلان الصين في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بأنها سوف تدخل تدريجياً معاملة إلغاء التعرفة الجمركية بالنسبة لمعظم المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً. ويعتبَر المزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية في غاية الأهمية أيضاً، تماماً كما يعتبر في غاية الأهمية المتابعة الجدّية لمبادرة تقديم المعونة لصالح التجارة وتعزيز الإطار المتكامل لأقل البلدان نمواً.

٢ - ومضى قائلاً إن بلده، في حين يمضي على المسار لتحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، ومع الإخفاق في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الالتزامات، لا يزال برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، دون الوفاء بأهدافه. وأعرب عن الأمل في أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر أن يُعقَد في اسطنبول في سنة ٢٠١١، نقطة تحوّل في هذا المضمار.

٣- **السيد محمد** (ملديف): قال إن بلده كان مثالاً واضحاً ”للجزيرة متناقضة الظاهر“. فهي قد حققت ازدهاراً نسبياً من حيث إدرار الدخل محلياً، بيد أنها لا تزال تتعرّض لصدمات خارجية وتكاليف هيكلية عالية بسبب خواصها الجغرافية. وكان قرار لجنة السياسات الإنمائية بوجوب أن تخرج ملديف من وضع أقل البلدان نمواً إنما يستند إلى حدٍ كبير إلى نجاح صناعتيها في مجالي السياحة ومصايد الأسماك، ويتوقف كلاهما إلى حد كبير على عوامل بيئية، أبرزها صحة الشُعَب المرجانية. وبالرغم من ازدهارها الظاهري على أساس دخل الفرد، قال إن بلده لا يزال لم يتجاوز عتبة الضعف الاقتصادي التي حددتها لجنة السياسات الإنمائية أو التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - ومضى قائلاً إن جميع أقل البلدان نمواً التي خرجت من هذا الوضع أثناء العقد الماضي كانت في الواقع دولاً جزرية صغيرة نامية. وفي الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/65/L.2)،

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض أوجه القصور في الدعم المؤسسي المقدّم للدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن معوّقات أخرى تعترض التنفيذ الكامل والفعّال لاستراتيجية موريشيوس وبرنامج عمل بربادوس. وأعرب عن الأمل في أن تسفر عملية استعراض من هذا القبيل عن الاعتراف بضرورة إنشاء فئة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في ضوء أوجه ضعفها التي تنفرد بها.

٥ - **السيد لوكويا** (أوغندا): قال إن مستوى الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لمشاكل أقل البلدان نمواً أخذ يتضاءل في العقود الأربعة منذ أن أنشئت هذه الفئة. وأعرب عن الأمل في أن يعكس مؤتمر اسطنبول المقبل مسار هذا الاتجاه وأن يقدِّم لهذه البلدان الدعم الذي تحتاجه للخروج من الفئة خلال العقد القادم. وفي حين سيكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب عاملاً هاماً في هذه العملية، لا يزال الاتساق والترابط في مجالات سياسات المعونة والتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا من البلدان النامية الأكثر تقدماً يعتبر أمراً بالغ الأهمية. وتعتبر جولة الدوحة لصالح جميع البلدان النامية ولهذا ينبغي اختتامها سريعاً.

٦ - وأضاف قائلاً إن أوغندا التي لم تكن دولة غير ساحلية فحسب بل إنها تعتبر أيضاً مسؤولة عن توفير المرور العابر لبلدين جارين هما رواندا وبوروندي، تواصل تنفيذ برنامج عمل آلماتي في إطار معاهدة التعاون في منطقة شرق أفريقيا. ومع ذلك فإن فشل منظمة التجارة العالمية في إدراك التحديات المحدّدة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية ما يزال يمنعها من حصاد المزايا الكاملة للتجارة الدولية. ولهذا ينبغي النظر في تدابير أخرى لمنح فرص الأفضلية لوصول التجارة للبلدان النامية غير الساحلية في سياق المفاوضات بشأن برنامج عمل الدوحة. زيادة على ذلك ينبغي تعزيز مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ليتسنى له زيادة الوعي على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالاهتمامات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

٧ - **السيد إيغنباييف** (كازاخستان): قال إن بلده مُلتزم بالتنفيذ العملي الفوري لخارطة الطريق المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل آلماتي. وبعد أن رحّب بالمشاركة الناشطة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة في مشاريع كبيرة النطاق لتحسين البنية الأساسية الخاصة بالنقل في المنطقة الآسيوية، أكّد على أن القضاء على الحواجز غير المادية أمام النقل العابر يعتبر الأساس لاستراتيجية النقل في بلده. ووفقاً لذلك، تعتَبر كازاخستان مشاركة بشكل ناشط في المشاريع الإقليمية في إطار برنامج ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا والبرنامج الخاص التابع للأمم المتحدة المعني باقتصادات وسط آسيا. ومضى قائلاً إن تكامل نظام الانتقال في كازاخستان مع شبكة النقل العابر بين أوروبا وآسيا يمكن أن تثمر انتعاشاً لطريق الحرير العظيم. وينبغي أن تولي الأمم المتحدة مزيداً من الاهتمام لآسيا الوسطى باعتبارها محوراً محتملاً للنقل العابر على المستوى الدولي.

٨ - **السيدة ياكيفو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إن التدابير الحالية الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نمواً كانت مفيدة، بيد أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً سيكون فرصة لسد الثغرات في هذا الإطار. وقد أحرز بلدها تقدماً في مجالات سيادة القانون والحوكمة الرشيدة، وقد بلغت نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واستدركت قائلة إن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال في حاجة إلى مساعدة خارجية. وهي لذلك تشعر بالامتنان للأطراف والجهات المانحة التي ساعدت بلدها على اجتياز الأزمات العالمية.

٩ - ومضت قائلة إن المساعدة الإنمائية بشروط مؤاتية ومعاملة الأفضلية الخاصة بالصادرات تعتبران لازمتين لمعاونة أقل البلدان نمواً على التغلب على العقبات وأوجه الضعف الهيكلية، ويعتبر اختتام جولة الدوحة بشكل سريع من الأمور الهامة في هذا المجال. وقالت إن بناء القدرات في مجال الصناعات مثل الزراعة والسياحة، التي تتيح فرصاً فيما يتعلق بمشاريع الأعمال البالغة الصِغر تعتبر هامة أيضاً. وسوف يجري نقل التكنولوجيا وفقاً لمبادئ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، مع إيلاء الاعتبار الواجب لآراء الحكومات الوطنية.

١٠ - **السيدة أوشير** (منغوليا): قالت إن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أحرزت تقدّماً في جميع المجالات الخمسة ذات الأولوية الواردة في برنامج عمل آلماتي. وكانت هناك أوجه تحسّن في المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي، وتخفيف أعباء الديون المستهدَفة في قطاعات النقل والاتصالات. ومع ذلك، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية متضررة بشكل خاص بسبب الأزمات العالمية الأخيرة التي ترجع إلى معوّقات جغرافية لديها. وهذه التحديات تؤثر ليس فقط على نموها الاقتصادي بل تؤثر أيضاً على قدرتها على تنفيذ برنامج عمل آلماتي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الخصوص، أعادت إلى الأذهان أن وزراء خارجية أقل البلدان نمواً دعوا في اجتماعهم السنوي التاسع المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، إلى إجراء بحوث بشأن أوجه الضعف لدى بلدانهم أمام الصدمات الخارجية وفيما يتعلق باستحداث مؤشرات للإنذار المبكر خاصة بمواطن الضعف.

١١ - ومضت قائلة إن تنويع الصادرات، وتطوير الهياكل الأساسية، وبناء القدرة المؤسسية، وإتاحة الفرص الأفضل للوصول إلى الأسواق تعتبر جميعها أساسية لمواجهة تهميش البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي. وينبغي تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة أيضاً إلى جانب الدعم المستهدف من أجل البلدان النامية غير الساحلية. زيادة على ذلك، ينبغي مناقشة مفاوضات تيسير التبادل التجاري بشأن تحسين مضمون المواد الخامسة والثامنة والعاشرة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، وينبغي أن تدعم البلدان المصدرة لرؤوس الأموال الحوافز لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أيضاً أن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتحديث مطبوعه لسنة ٢٠٠٣ بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية غير الساحلية في هذا الخصوص.

١٢ - وأضافت قائلة إن منغوليا، بوصفها مدافعة قوية عن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي للنهوض بأهداف برنامج عمل آلماتي، أنشأت عدداً من الوكالات الوطنية لهذا الغرض. وعلى سبيل المثال، سوف تكون أولانباتار هي المقر لفريق دولي متخصص من الخبراء معني بالبلدان النامية غير الساحلية، وجرى تأييد إنشاء هذا الفريق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أثناء اجتماع وزراء الخارجية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. واختتمت قائلة إنها تحث أيضاً على توفير الدعم لمبادرة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتنظيم اجتماع رفيع المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ خاص بالبلدان النامية غير الساحلية في أولانباتار في نيسان/أبريل ٢٠١١.

١٣ - **السيد الجيران** (الكويت): ذَكَر أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضاعِف دعمها للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً. وقال إن التجارة والاستثمار لهما دور هام يؤديانه في الإسراع بمعدل التنمية، وينبغي أن تكون البلدان النامية شركاء بشكل كامل في عمليات صنع القرار للمؤسسات المالية الدولية.

١٤ - وأضاف قائلاً إن الكويت قدمت لما يزيد على مائة بلد منحاً وقروضاً تبلغ ضِعف الرقم المستهدَف في المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه دولياً وهو نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وقدّمت أيضاً معونات إنسانية إلى البلدان التي تضررت من الكوارث الطبيعية، وتعتزم زيادة مساهماتها السنوية بشكل كبير المقدّمة إلى عدد من برامج المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وبوصف الكويت منتجة للنفط، فإن بلده يدرك الحاجة إلى استخدام أكثر سلامة ونظافة للطاقة أو يدرك الحاجة إلى استخدام طاقة أكثر سلامة ونظافة. وقال إنه ينبغي أن تكون التكنولوجيا المخصصة لهذا الغرض متوافرة للبلدان المُنتِجة وكذلك للبلدان المستهلِكة. واختتم قائلاً إنه يتطلّع إلى نتيجة إيجابية يسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

١٥ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً لا يعتَبر التزاماً أخلاقياً فحسب بل يعتَبر أيضاً التزاماً استراتيجياً واقتصادياً لأن التقدّم في أشد البلدان فقراً يعمل على النهوض بالازدهار والأمن للجميع. وينبغي أن تقاس المساعدة الإنمائية، ليس باعتبارها من المدخلات، بل ينبغي أن تقاس بالنواتج التي تخرجها، مع الهدف النهائي في خلق ظروف تجعل المساعدة غير ضرورية.

١٦ - ومضى قائلاً إن بلده عمل على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الأطراف المقدّمة منه إلى أقل البلدان نمواً بما يزيد على ١٥ في المائة حيث بلغت ٨,١ بليون دولار في سنة ٢٠٠٩. وقال إن مبادرة بلده بشأن ”مستقبل الغذاء“ التي تبلغ قيمتها ٣,٥ بليون دولار وتستهدف القضاء على الجوع على المستوى العالمي في ٢٠ بلداً من البلدان ذات الأولوية، في حين أن المبادرة العالمية الخاصة بالصحة والبالغ قيمتها ٦٣ بليون دولار تعتبر التزاماً مدته ست سنوات لتحسين صحة المرأة والمواليد الجدد والأطفال وذلك بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيره من الأمراض المدارية المهملة.

١٧ - وأضاف قائلاً إن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية تواجه عقبات فريدة من نوعها أمام الاستفادة الكاملة من الاقتصاد العالمي. ويعتَبر بلده مُلتزماً بصفة خاصة ببرنامج تقديم المعونة لصالح التجارة، وقد قدّم عشرات البلايين من الدولارات في شكل مساعدة في مجال القدرات التجارية والاستثمار المباشر الأجنبي. وقال إن قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي اعتمده بلده أسفر عن زيادة هائلة في التبادل التجاري مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقع الغالبية الكبيرة من أقل البلدان نمواً.

١٨ - وأضاف قائلاً إن كثيراً من أجل البلدان نمواً لا يزال، رغم وجود بعض مجالات التقدم، يكافح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستدرك قائلاً إن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً ينبغي أن يتيح فرصة لجميع الأطراف المعنية لكي تستفيد من الدروس المكتسبة وأن تصمِّم خطة عمل للمستقبل.

١٩ - **السيد أدوماس** (بنين): قال إن المشاكل الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً زادت تفاقماً بسبب القضايا البيئية والعولمة التي جعلت هذه البلدان أكثر ضعفاً أمام الصدمات الخارجية، وخصوصاً الأزمة المالية العالمية وتغيُّر المناخ. وهي متضررة أيضاً بسبب الأحوال السكانية السيئة، والاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والافتقار إلى القدرة التكيُّفية. زيادة على زيادة، فإن تزايد الفقر بما في ذلك الفقر المدقع بين الغالبية العظمى من السكان في أقل البلدان نمواً إنما تتجاوز كثيراً ما يوجد في مناطق أخرى، وخصوصاً بسبب اقتصاداتها التي تعتمد بشكل مكثّف على صادرات المواد الخام. وهذه البلدان نتيجة لذلك عانت بشكل مثير من الانخفاض الذي حدث مؤخراً في أسعار السلع الأساسية على

المستوى الدولي. وبدلاً من مكافحة تزايد الفقر في العالم، عملت العولمة على زيادة حدته.

٢٠ - ومضى قائلاً إن الضعف الاقتصادي لهذه البلدان يرجع أيضاً إلى الطريقة التي توزّع بها حالياً المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان الشمال، حيث تذهب غالبيتها إلى التعليم والصحة، بما يضر بالنظم الإنتاجية الوطنية. ويساعد هذا على إيجاد خطر انعدام فرص عمالة مناسبة للأشخاص الذين يستفيدون من المستوى المرتفع من التعليم في تلك البلدان، حيث يهاجر هؤلاء إلى بلدان أكثر تقدّماً. وأفضل طريقة لمساعدة البلدان الأشد فقراً هي بناء البنية التحتية اللازمة للإنتاج القومي. وهذه البلدان توجد أيضاً في موقع أكثر تضرراً بسبب التحرّر الاقتصادي، الذي يعني أنها تتنافس مع منتجات تتلقى الدعم من البلدان المتقدمة النمو. وإذا استمرت هذه الاتجاهات الحالية، سوف يكون الفقر المدقع مركّزاً على نطاق العالم في أقل البلدان نمواً في سنة ٢٠١٥.

٢١ - **السيد تراوري** (السنغال): قال إن النتائج المتباينة لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً تتضح في حقيقة أن بلدين فقط من هذه البلدان، وهما ملديف والرأس الأخضر، قد خرجا من هذه الفئة التي زيادة على ذلك تضاعفت تقريباً في الحجم منذ سنة ١٩٧١. ويلزم وضع خطة عمل جديدة بشكل عاجل لهذه البلدان لتمكينها من مواجهة التحديات التي تطرحها مجالات الزراعة والبنية التحتية والتجارة وتغيُّر المناخ والطاقة على وجه الخصوص. وبهذا المنطلق، اقترح رئيس جمهورية السنغال مؤخراً تعيين فريق من الخبراء معني بالبلدان المرشّحة للخروج من الفئة وذلك لاستكشاف وسائل مبتكرة لضمان الانطلاق الاقتصادي للبلدان التي لا تزال تعاني من الفقر المستوطن. وقال إن وفده يأمل في أن يقدّم مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المقبل المعني بأقل البلدان نمواً فرصة لانطلاقة جديدة للتضامن الدولي، وذلك باستحداث تدابير جريئة ومبتكرة لتمكين هذه البلدان من التمتّع بالتنمية الشاملة والمتبادَلة والخروج إلى فئة البلدان المتقدمة النمو.

٢٢ - **السيد تيندريبيوغو** (بوركينا فاسو): قال إن الوضع المتزعزع للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة قد تفاقم بسبب الكثير من الأزمات التي يواجهها العالم في السنوات الأخيرة. ولهذا من الأهمية ضمان أن يتم بشكل كامل تنفيذ برنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل آلماتي وإيلاء الاهتمام الخاص لهما من المجتمع الدولي. وأضاف قائلاً إن نتائج برنامج عمل بروكسل قصَّر عن بلوغ الأهداف المحدّدة له، ويمكن القول أن هذا يرجع إلى عدم احترام الالتزامات الواردة فيه. وينبغي أن يستمر بذل الجهود لضمان تقديم أسعار مشجّعة للمزارعين، والنهوض بفرص وصول التجارة الدولية والدعم للصناعات الناشئة في أقل البلدان نمواً. ويعتَبر بناء القدرات أيضاً مفيداً من أجل تحسين الإحصاءات، التي تؤدّي إلى تحليل وتشخيص أفضل للحالة الاجتماعية - الاقتصادية في هذه البلدان.

٢٣ - وبالرغم من التحديات الكثيرة التي واجهت هذه البلدان على مدى السنوات العشر الماضية، لا تزال أقل البلدان نمواً مصمِّمة على قيام مستقبل أفضل لنفسها وهي تستحق الاستفادة من دعم بلدان أخرى في تحقيق هذا الهدف. ويتطلّب الأمر حلولاً مبتكرة، ومن المأمول فيه أن يوفِّر مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الدافع الضروري لتحقيق هذه الغاية، بدعم من الإرادة السياسية الحقيقية.

٢٤ - وأخيراً، دعا إلى توفير سُبل أيسر للصادرات الواردة من البلدان غير الساحلية لدخول الأسواق الدولية، نظراً لأن استبعاد هذه البلدان من التجارة العالمية هو في صميم مشاكلها الإنمائية. وقال إن بوركينا فاسو، بصفتها واحداً من هذه البلدان، تبذل كل جهد ممكن لتعزيز تعاونها مع

بلدان المرور العابر بغية المشاركة بشكل كامل في التجارة الدولية. وينبغي أن تكون كلمة السرّ هي التضامن مع جميع البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، ليس من أجل نفسها فحسب بل لما فيه صالح كل فرد.

٢٥ - **السيدة بك** (جزر سليمان): قالت إن المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس لدى أقل البلدان نمواً إنما تعكس مسارها آثار الأزمات الحالية، التي عملت على زيادة تهميشها. وقالت إن مضاعفة الجهد على المستوى العالمي أمر لازم لوضع هذه البلدان على المسار الصحيح، في حين ينبغي وضع البلدان التي تتعافى من النزاع، وبالتالي تعتبر في وضع هش، على قائمة خاصة للمراقبة والاستفادة من مجموعة البرامج الإنمائية المخصصة. وفي هذا الصدد، قالت إن وفدها يدعو إلى تعزيز المشاركة الدولية أو إلى تحقيق السلام المستدام والاستقرار وتخفيف وطأة الفقر في البلدان والمناطق المتضررة من النزاعات.

٢٦ - وأضافت قائلة إن كثيراً من أقل البلدان نمواً تواجه أيضاً جيوباً جديدة من الفقر نتيجة لتغيُّر المناخ وهو له تأثير على أمنها الخاص بالغذاء والماء وعلى أرزاق سكانها. ولهذا من الأمور الأساسية بالنسبة لأي اتفاق مُلزِم قانوناً أن يصدُر عن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ. ودعت جميع الأطراف في الاتفاقية إلى المساهمة لتحقيق هذه الغاية.

٢٧ - ومضت قائلة إن جزر سليمان واجهت عقبات في جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين يعتبر برنامج عمل بروكسل الأداة المناسبة لتلك الجهود، فيجب إعادة مواءمة ”نهج واحد مناسب للجميع“ الذي اعتُمد من خلال الأُطُر الإقليمية والدولية اللازمة مع الأولويات الإنمائية الوطنية بغية تعزيز الملكية الوطنية والاستدامة الطويلة الأجل.

٢٨ - وأخيراً، قالت إنها تطالِب بأن يسفر مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً عن نتيجة شاملة ذات وجهة عملية تهدف إلى رفع هذه البلدان خارج نطاق الفقر؛ وتطالب باختتام جولة الدوحة في وقت مبكّر؛ وتطالب بتفعيل مبادرة المعونة لصالح التجارة. ولكي يتم ترجمة الالتزامات إلى إجراءات ملموسة، يتطلّب الأمر وجود إرادة سياسية.

٢٩ - **السيد موتر** (المراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي): قال إنه بفضل التخطيط المناسب والموارد الضرورية والإرادة السياسية، سيكون بالإمكان مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه أقل البلدان نمواً في اقتصاد عالمي متغيِّر. وفي حين يعتَبر برنامج عمل بروكسل خطة جيدة، فإنه لم يتعرّض لدور البرلمانات في هذا الخصوص في البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو. ويتعيَّن تصحيح هذا السهو. زيادة على ذلك، يجب الاعتراف بأن أقل البلدان نمواً لن تتمكّن من تعبئة مواردها الخاصة من أجل التنمية أو الاستغلال الأمثل للدعم الخارجي حتى تتولى هيئتها الأساسية المعنية باتخاذ القرارات وهي البرلمان دوره المشروع في عملية التنمية. وفي الواقع، للبرلمانات مكان أساسي في تصميم وتنفيذ واستعراض الالتزامات الدولية، ليس فقط تلك الالتزامات المتصلة بأقل البلدان نمواً. وباستطاعة هذه البلدان تعميم أهداف برنامج العمل الجديد في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛ ويمكن أيضاً أن تعتبر حكوماتها مساءلة عن تنفيذ هذه الاستراتيجيات. ومع ذلك، فإنها لا تزال تواجه كثيراً من التحديات في إطار الحوكمة الرشيدة وهي تحتاج إلى الدعم من المدير التنفيذي وكذلك من الجهات المانحة وغيرها من شركاء التنمية.

٣٠ - ومضى قائلاً إن الاتحاد البرلماني الدولي، بصفته الوكالة الرائدة للمسار البرلماني لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، يشجّع البرلمانات على أداء دورها؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية التي تتطلّب دعمها، وبصفتها ممثلة

للشعوب. وينبغي بالتالي الاعتراف بدورها رسمياً من خلال الإشارة الصريحة إلى ولايتها في برنامج العمل نفسه. وبالمثل، ينبغي إشراك برلمانات أقل البلدان نمواً مع الجهات الحكومية النظيرة دون تأخير لضمان إدراج آرائها في برنامج العمل الجديد.

٣١ - **السيدة بوري** (مديرة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قالت وهي تُلخّص المناقشة السابقة أن ثراء هذه المناقشة إنما يرجع إلى المشاركة الناشطة ليس فقط من البلدان المستهدَفة بل أيضاً من شركائها. وأضافت أن تقرير الأمين العام عن أقل البلدان نمواً (A/65/80-E/2010/77) قابلته اللجنة بالترحيب باعتباره أساساً جيداً لخارطة طريق من المتوقّع أن تنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وخصوصاً لأنها تبيّن العلاقة الترابطية بين المسائل الموضوعية والعمليات اللازمة لمعالجتها. ويدرك كل شخص أهمية هذا المؤتمر ليس فقط بالنسبة لهذه البلدان بل أيضاً بالنسبة للشراكة الإنمائية في العقد القادم: فهناك اتفاق عام على أنه لا بد أن يضع نهاية لممارسة ''أداء الأعمال على نحو ما جرت عليه العادة''. وثمة ملاحظة تبعث على التفاؤل وهي الاعتراف بالتضامن باعتباره واجباً أخلاقياً ليس هذا فحسب بل باعتباره واجباً اقتصادياً واستراتيجياً من أجل المجتمع الدولي بأسره، وهو ما دعا إليه جميع الأطراف باقتناص الفرصة لإظهار مستوى من الالتزام وإرادة سياسية تعبّر أوضح تعبير ممكن عن روح تعدّدية الأطراف ومن ثم بإحداث فرق حقيقي بالنسبة لتنمية هذه البلدان في السنوات العشر القادمة.

٣٢ - ومضت قائلة إن سجل السنوات العشر الماضية وصف بأنه متباين ويبقى هناك الكثير الذي يتعيّن القيام به. فهناك ثغرة بين الالتزامات والإنجازات، ويجب أن يستند أي برنامج عمل إلى الدروس المستفادة. وثمة مجال جرى إهماله نوعاً وهو التنمية الزراعية: حيث يعتبَر هذا واحداً من الأولويات الأساسية التي يجب أن ترتكز على العمل الذاتي من أقل البلدان نمواً، مع دعم من المجتمع الدولي؛ وثمة أولوية أخرى وهي بناء كتلة مؤثّرة من القدرة الإنتاجية المتنوعة، بحيث تتيح إمكانيات لخلق الوظائف وإدرار الدخول. وقد دعت هذه البلدان أيضاً إلى تقديم المساعدة في مواجهة التحديات البيئية، وخصوصاً تلك المرتبطة بتغيُّر المناخ، وفي القفز إلى اقتصاد مُراعٍ للبيئة. وفيما يتعلق بالتجارة، دعا عدد من ممثلي البلدان المعنية إلى معاملة بدون رسوم جمركية وبدون حصص واتخاذ تدابير من أجل تقديم المعونة لصالح التجارة. وفي مسألة الموارد المالية، التي تعتبر قوام الحياة لتنمية هذه البلدان، وُجِّهت نداءات من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية لكي تزداد من حيث النوعية والكمّية، فيما يتعلق بالمساعدة ذاتها وباعتبارها عاملاً ميسّراً لتدفقات مالية وتدفقات أخرى مثل التكنولوجيا التي جرى التركيز عليها بشكل غير كافٍ في برنامج عمل بروكسل، وهي هامة بالنسبة للمستقبل.

٣٣ - واستطردت قائلة إنه سبق التأكيد مراراً على أن أي برنامج عمل جديد ينبغي أن يتسم بالمرونة وأن يراعي الاختلافات بين البلدان؛ وينبغي تصميمه، حسب الاقتضاء، لأغراض البلدان المستوردة للأغذية وللطاقة، والبلدان الداخلة في نزاعات، والبلدان المعتمدة على السلع الأساسية والبلدان الضعيفة المعرّضة لأثر المناخ، على وجه الخصوص. وينبغي أن تتسم خطة العمل هذه بأهداف وغايات عملية المنحى؛ والنهوض بملكية العديد من أصحاب المصلحة والتضامن بينهم؛ وأن تعكس نهجاً عملياً يتجه لتحقيق النتائج. وينبغي أن تعالج المواضيع الأساسية الخاصة بالتحويلات باعتبارها مصدراً أساسياً للتمويل، والحوكمة الوطنية، والتمكين، والتخفيف من أثر الأزمات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي. وقالت إن الاهتمام يتعيّن أن يوفّر للبلدان

المعنية مصدّاً لتحمّل الصدمات، وهو كان ناقصاً للأسف في الماضي، وتمكين هذه البلدان من الخروج من وضع أقل البلدان نمواً.

٣٤ - وانتقلت إلى برنامج عمل آلماتي، فقالت إن الدول الأعضاء تفهّمت مدى أهميته، وفي الوقت نفسه أعربت هذه الدول عن الأمل بأن يتناول مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً التحديات التي لا تزال تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. ودعت هذه البلدان جميعها إلى اختتام جولة الدوحة، وإلى تعزيز تنفيذ مبادرة تقديم المعونة لصالح التجارة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى تحدياتها الجغرافية. وجرى التأكيد على حاجة هذه البلدان إلى تطوير البنية التحتية للنقل، من هذه البلدان وبالنسبة لشركائها في مجال المرور العابر، وخصوصاً في ضوء زيادة الوقت اللازم للنقل وللمرور العابر وزيادة التكاليف بسبب بُعد المسافة عن البحر، وهو ما يؤثّر على قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطوير اقتصادات متنوعة وتنافسية. وقال إن التجارة تعتبر هي محرّك النمو بالنسبة لهذه البلدان، ومن الواضح أنه لصالح كل شخص أن يتّخذ كل تدبير ممكن لتيسير التجارة؛ وخصوصاً عن طريق زيادة التمويل اللازم للتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.